BALAGH
Journal of Islamic and Humanities Studies
Vol 1 / No 3 – Dec 1443 / 2021
ISSN: 2791-6561
Received: 11.09.2021 | **Accepted:** 27.12.2021 | **DOI:** 10.5281/zenodo.6188956

تطورات دراسات الجدوى الاقتصادية بعد جائحة كورونا

د. ماجد فوزي أبوغزالة

Dr. Majed Fawzi Abughazalah

الملخص:
اختلفت المشاريع بين الفترتين (قبل وبعد) جائحة كورونا، لذا أصبحت الدراسات والابحاث التي تعطي مؤشرا لأفضل المشاريع بشكل عام للمستقبل، تحتاج إلى تطوير في المنهجية، وبناء عليه فان دراسات الجدوى لنجاح المشروع بعد التغيرات التي حصلت في العالم، يجب أن تغير الرؤية عند الكثير من المشاريع في قطاعات مختلفة مثل (قطاع النقل، وقطاع الصناعة، وقطاع التجارة، والقطاع الصحي، وغيرها). تتكون دراسات الجدوى من عناصر مهمة لمعرفة مدى نجاح المشروع، لأن الاقتصاد يعتمد على نجاح المشاريع فيه، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليعرض المتغيرات على عناصر دراسة الجدوى نتيجة جائحة كورونا، وعليه فإن هذا البحث قد تناول التطورات التي حصلت على دراسات الجدوى، وقد تم تحديث هذا البحث بالتطورات التي حصلت على دراسات الجدوى لجميع القطاعات بشكل عام

Developments of Economic Feasibility Studies After the Corona Pandemic

Abstract:
The projects differed between the two periods (before and after) the corona pandemic. Therefore, studies and research that give an indication of the best projects in general have become for future need to develop in method, accordingly, the feasibility studies for the success of the project after the changes that occurred in the world should be change the vision of many projects in different sectors such as transportation, manufacturing, trade, health. Feasibility studies consist of important elements to determine the success of the project. Because the economy depends on the success of projects in it, from this point of view came this research to present the variables on the elements of the feasibility study following the corona pandemic, this research has updated with developments that have a new feasibility study ungenial for all of sectors.

Keywords: Corona,Pandemic, Indication, Study, Research.

مقدمة:

إن دراسة الجدوى الاقتصادية تعتبر أداة مهمة ومفيدة لكل الجهات المعنية بإقامة مشروع استثماري، حيث تعتبر حجر الأساس في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، ولذلك تم العناية بها في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً في وقت مبكر وإعطاؤها العناية الكافية من ناحية الإعداد والاستفادة من مخرجاتها كونها تعكس واقع الأعمال الاستثمارية مستقبلًا، ومفهوم وتعريف دراسة الجدوى الاقتصادية يمكن التعبير عنها بأكثر من تعريف، حيث يطلق عليها دراسة الجدوى أو تقويم المشروعات أو دراسة الجدوى الاقتصادية، ولقد تعددت تعريفات ومفاهيم دراسة الجدوى الاقتصادية بين الباحثين، ومن أبرز تعريفات دراسة الجدوى الاقتصادية ما يأتي:

عرفت بأنها "مجموعة من الدراسات والبحوث اللازمة لمعرفة مدى ما يحققه المشروع من عوائد للمستثمر أو للمجتمع فهي دراسة علمية وتطبيقية تعد لمشروع سيتم إنشاؤه مستقبلاً ويتم استخدامها بهدف قياس وتقدير العوائد التي يمكن أن يحققها المشروع نتيجة استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل"

[1] وتوصف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها "مجموعة عمليات تحليلية علمية وعملية تتناول الجوانب التسويقية والفنية والتنظيمية والمالية للمشروع بهدف تقويمه من ناحية الربحية التجارية التي يمكن أن يجنيها المستثمر، ومن ناحية الربحية القومية أو الاجتماعية على مجمل الاقتصاد الوطني بحيث تمكن القائم على الدراسة من اتخاذ القرار الاستثماري الذي يحقق المنفعة القصوى أو المفاضلة بين عدة مشروعات لاختيار أفضلها"[2]

[1] المهايني، وكفا، أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في إقامة المشروعات الاقتصادية في منشآت القطاع العام في سورية: الواقع والآفاق، مرجع سابق، المجلد 32، العدد 2، ص 222.

[2] خربوطلي، عامر (1996)، دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الاستثمار في سوريا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، ص22.

مفهوم المشروع الاستثماري

تعددت المفاهيم العامة للمشروع حسب الغرض منه، نظراً لتعدد الاشكال التي يكون عليها المشروع، وقد عرف بأنه "كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة"[3] .

وعبر عنه بأنه "وحدة استثمارية مقترحة تتكون من مجموعة كاملة من الأنشطة والعمليات، بمقتضاها تستخدم كمية من الموارد المحددة، والتي ينتظر أن تحقق من ورائها تياراً من الدخول والمزايا النقدية وغير النقدية"[4].

وترى الدراسة أن تعريف المشروع الاستثماري هو مجموعة من العمليات والأنشطة التي تستخدم الموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق زيادة في التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة من خلال إنتاج سلعة أو خدمة لها مردود اقتصادي.

كما ترى الدراسة أن أنواع المشروعات الاستثمارية تنحصر في المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية حسب القطاع الذي تعمل فيه، ويمكن أن تصنف إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وفي هذه الحالة ما يتحكم بتحديد كون المشروع صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً هو معيار حجم العمالة، ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى حسب التعداد السكاني لتلك الدولة، بالإضافة إلى معايير أخرى يتم وضعها عادةً من قبل وزارة العمل والوزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي في الدولة المعنية.

وهي "مجموعة من الدراسات والبحوث اللازمة لمعرفة مدى ما يحققه المشروع من عوائد للمستثمر أو للمجتمع فهي دراسة علمية وتطبيقية تعد لمشروع سيتم إنشاؤه مستقبلاً ويتم استخدامها بهدف قياس وتقدير العوائد التي يمكن أن يحققها المشروع نتيجة استغلال الموارد المتاحة بالشكل

[3] عبد الحميد، عبد المطلب (2000)، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، د.ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص19.

[4] عبد الكريم، عبد العزيز، (2002)، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن، ص13.

الأمثل"[5]، وتقوم دراسة الجدوى الاقتصادية على مجموعة عناصر هي الدراسة التسويقية والدراسة الفنية والدراسة المالية والدراسة القانونية والدراسة البيئية ودراسة السلامة الشرعية والدراسة الاجتماعية والتي بمجموعها تشكل مؤشرات للحكم على المشروع بفشله أو نجاحه قبل تنفيذه.

"وتهدف الدراسة إلى تقدير مدى صلاحية المشروع الاقتصادية وذلك من خلال ترجمة نتائج الدراسات السوقية والفنية في صورة تقديرات وبيانات مالية للإيرادات والتكاليف المترتبة على المشروع، ومن خلالها نستطيع التعرف على قدرة المشروع في تحقيق أقصى ربح ممكن، ويتم هذا التقدير باستخدام مفهوم التوقعات النقدية من خلال طرق تقييم مختلفة، لقياس مدى قدرة المشروع على أن يدر عائداً مباشراً"[6].

أصبحت دراسات الجدوى مجموعة من الاختيارات والتقديرات التي يتم إعدادها للحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح وتشمل دراسة التشريعات القانونية والبيئة والعادات والتقاليد والقيم... إلخ، ثم أشار أيضًا إلى تعريفات متعددة لها وخلص منها إلى أن دراسة الجدوى أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين.

أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية: أداة عملية تجنب المستثمر الانزلاق إلى المخاطر وتحمل الخسائر، وتساعد على الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة، وتساعد في التعرف على التغيرات الاقتصادية والقانونية، وتسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

اختصت مجالات استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية على إنشاء المشروعات الجدية، التوسعات الاستثمارية، الإحلال والتجديد لمشروعات قائمة، التطوير التكنولوجي، الحصول على القروض المصرفية والتنموية.

[5] المهايني، وكفا، أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في إقامة المشروعات الاقتصادية في منشآت القطاع العام في سورية: الواقع والآفاق، مرجع سابق، المجلد 32، العدد 2، ص 222.

[6] المصري، معايير تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية الخاصة وتطبيقاتها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص26.

تصنيف دراسات الجدوى الاقتصادية: تصنف على أساس الربحية إلى: دراسة جدوى مادية على مستوى المشروع، وكذلك دراسات جدوى اجتماعية / قومية على مستوى المجتمع، وكذلك دراسات جدوى قانونية، وهندسية، وتسويقية ...إلخ.

العلاقة بين دراسات الجدوى واتخاذ القرار الاستثماري: هي بمثابة العمود الفقري لأي قرار استثماري خاصة في ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

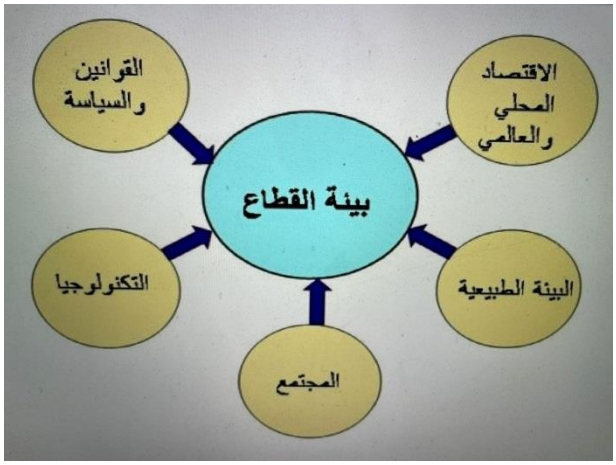

القطاعات والمشروعات المرتبطة بدراسات جدوى ....

القطاع	القطاع الخدمي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي
المشروعات	المدارس الجامعات المستشفيات النقل الفنادق	المجمع التجاري الأسواق التجارية الشقق السكنية تجارة الجملة والتجزئة	صناعات غذائية صناعات كيماوية صناعات معدنية الحرف الصناعية	المشروعات الزراعية المشروعات الحيوانية

إن عملية إعداد دراسات الجدوى تواجه في كثير من الأحيان مشاكل وصعوبات في عملية إعدادها، منها: النقص الواضح في المتخصصين في دراسات الجدوى إذ يتطلب القيام بدراسات الجدوى وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة لتغطية كافة جوانب دراسات الجدوى، ونقص البيانات والمعلومات أو تضاربها أو عدم وضوحها مما قد يؤثر على دقة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى.

تُعد صعوبة التنبؤ بالمتغيرات المؤثرة في تقييم العائد الاقتصادي للمشروع الاستثماري، بسبب تضارب السياسة الاستثمارية للدولة وتغير القوانين ووجود عوائق عند ترخيص المشاريع، وعدم الاعتماد على منهجية واحدة في عملية إعداد دراسات الجدوى بحيث تكون المتغيرات التي يعتمد عليها معدو الدراسة مبنية على نفس البيانات والمعلومات، كما أن هناك مشكلات قانونية والمرتبطة في بعض الأحيان بأمور بيئية أو توجهات اقتصادية للدولة تخضع لتغير مستمر للقوانين المتعلقة بها.

ويتم إجراء تحليلات أثناء إعداد الدراسة التمهيدية بهدف الكشف عن عناصر عدم التأكد والمخاطرة، وهذا أمر مهم للمشاريع، ومن أبرز التحليلات التي تعتمدها المشروعات في الكشف عن التهديدات التي تواجهها، وكذا الفرص التي يمكن استغلالها من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه المشروع والمعروف بتحليل SWOT.

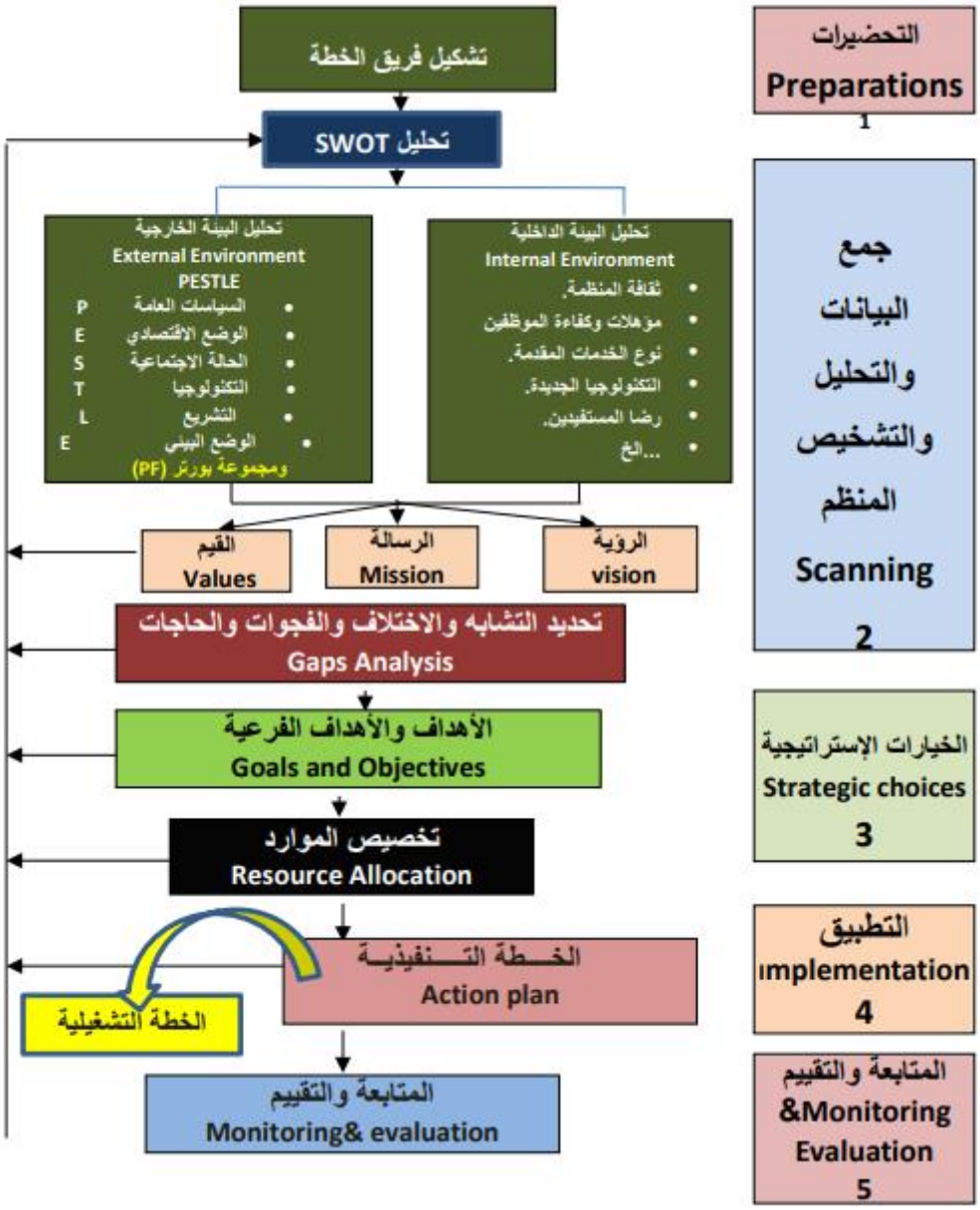
تشكيل فريق الخطة
تحليل SWOT
تحليل البيئة الخارجية
External Environment
PESTLE
P السياسات العامة
E الوضع الاقتصادي
S الحالة الاجتماعية
T التكنولوجيا
L التشريع
E الوضع البيئي
ومجموعة بورتر (PF)
تحليل البيئة الداخلية
Internal Environment
ثقافة المنظمة.
مؤهلات وكفاءة الموظفين
نوع الخدمات المقدمة.
التكنولوجيا الجديدة.
رضا المستفيدين.
...الخ
القيم Values
الرسالة Mission
الرؤية vision
تحديد التشابه والاختلاف والفجوات والحاجات
Gaps Analysis
الأهداف والأهداف الفرعية
Goals and Objectives
تخصيص الموارد
Resource Allocation
الخطة التنفيذية
Action plan
الخطة التشغيلية
المتابعة والتقييم
Monitoring& evaluation
التحضيرات
Preparations
1
جمع البيانات والتحليل والتشخيص المنظم
Scanning
2
الخيارات الإستراتيجية
Strategic choices
3
التطبيق
implementation
4
المتابعة والتقييم
&Monitoring
Evaluation
5

التطورات على دراسات الجدوى للمشاريع بعد جائحة كورونا

تعتبر دراسة الجدوى البيئية للمشروعات على درجة عالية من الأهمية في كثير من الدول، وحديثاً صارت تلك الدراسات ونتائجها من العوامل الفاصلة التي تحدد ظهور المشروع إلى الوجود من عدمه، ولذلك يكون من الطبيعي أن تكون دراسة الجدوى البيئية أولى الدراسات التفصيلية للمشروع، نظراً لما تحمله الدراسة البيئية من كلف مالية محتملة تتناسب مع متطلبات ترخيص المشروع من الجهات الرسمية.

ويمكن تعريف دراسة الجدوى البيئية على أنها أسلوب لقياس العوامل التي تنتج عن المشروع وتأثيرها في البيئة المحيطة به من جهة، ومدى تأثير العوامل الخاصة بالبيئة المحيطة في المشروع من جهة أخرى.

والهدف من حماية البيئة لا يعني إيقاف عجلة التطور والتنمية وإنما العمل على الحد من التلوث والإسراف في استخدام الموارد المتاحة الطبيعية منها والمالية، ولكي تحقق التنمية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية فإنه من الضروري أن يصاحبها مخطط واضح لتحقيق توازن بيئي موازٍ لها في اتجاهها ومنسجم في حركتها وتفاعلاتها، فالإنسان يعيش ضمن منظومة الماء والهواء والتراب (أي الموارد الطبيعية) ومنظومة التقنيات (التكنولوجية) ومنظومة القيم (الأعراف والتقاليد السلوكية والأخلاقية)، ويجب التنسيق بين هذه المنظومات مجتمعة، فلا يتم تجاهل أي منظومة لحساب أية منظومة أخرى، ويمكن تحقيق الحد الأدنى من التوازن البيئي والتوازن بين المنظومات الثلاث حتى تتواكب الحركة الاقتصادية مع أهمية الحفاظ على البيئة التي تقام عليها المشاريع الاستثمارية، ومن أجل حماية رؤوس الأموال والاستثمار كان لا بد من إجراء الدراسة البيئية للمشاريع الاستثمارية قبل إقامتها[7].

وتأسيساً على ما سبق ذكره يتبين أن الدراسة البيئية تركّز على التأثير السلبي أو الإيجابي للمشروع على البيئة أو تأثير البيئة على المشروع، ومدى احتمال وجود آثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها بتركيب معدات خاصة ذات كلفة مالية عالية أو آثار ضارة بالبيئة تمكن معالجتها بتكاليف

[7] منور، أوسرير، وفتحية، بن حاج (2009م)، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة حسيبه بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 351-352 بتصرف.

منخفضة، أو آثار ضارة بالبيئة لا تمكن معالجتها، وبالتالي تؤثر في إقامة المشروع، وعلى الرغم من أن الدراسة البيئية أصبحت متطلباً لموافقة السلطات الحكومية على المشروعات.

تكتسب دراسة الجدوى التسويقية أهمية كبيرة باعتبارها المدخل لدراسة المشروع الاستثماري ، وتشكل أولوية لدى متخذ القرار أو الواقف في ضوء ما تُبينه من احتياجات المنتفعين لخدمات المشروع، ومنتجاته، وحجم العرض والطلب على المنتج أو الخدمة، وطبيعة المنافسة الداخلية أو الخارجية، وارتباط ذلك بحجم الطاقة الإنتاجية المتوقعة للمشروع وتناسبها مع الحصة السوقية المتوقعة للمشروع، وتهتم بدراسة عرض المنتج الجديد والطلب عليه ومرونة كل منهما، وتأثير ذلك في الإيراد والتكاليف، كما تدرس مستقبل الأسعار وحصة المشروع من السوق واستراتيجية التعامل مع المنافسين[8].

وتعرَّف الدراسة التسويقية بأنها "مجموعة الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد إذا ما وُجِد طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا"[9].

ويعتمد القائمون على دراسة الجدوى التسويقية على مصدرين أساسيين في جمع البيانات والمعلومات؛ مصدر ميداني ومصدر غير ميداني، والاختلاف بينهما أن الأول يتضمن البحث عن بيانات غير موجودة مسبقاً؛ أي قبل إجراء الدراسة، وبالتالي يسعى إلى جمعها وإعدادها بواسطة الاستقصاء والملاحظة والتجربة، بينما يتضمن المصدر الثاني بيانات جاهزة معدة مسبقاً مثل البحوث السابقة والإحصاءات العامة الرسمية.

تعتمد الدراسة التسويقية بالدرجة الأولى عند إعدادها على المعلومات المنشورة والموثقة من الجهات الرسمية والحكومية، والتي في بعض الأحيان لا تكفي للقيام بدراسة سوق كاملة، مما يضطر معد الدراسة إلى الاعتماد على وسائل أخرى مثل الملاحظة والمقابلة، وأساليب أخرى لجمع المعلومات، وهي كلها مرتبطة بدرجة كبيرة بحجم المشروع ومقدار الدقة المطلوبة وميزانية الدراسة وخبرة فريق البحث. يلاحظ عدم توفر معلومات خاصة به أو خارطة توزيع لهذه

[8] السبهاني، عبد الجبار (2012م)، مرجع سابق ص 71، بتصرف.

[9] موسي، شقيري، سلام، أسامة (2011م)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص 59.

المشروعات على مستوى الدولة بهدف تحديد مدى الحاجة له، سواء كان المشروع ربحياً أو غير ربحي.

وتعد هذه الدراسة مهمة جداً للمشروع، لأنها تحدد طبيعة فئات وشرائح المستفيدين المحتملين من المشروع، وهو يؤثر بشكل مباشر في تحديد العائد الاجتماعي للمشروع.

تعتبر الدراسة الفنية من أهم الدراسات التي يحتاجها المشروع، فهي تؤدي دوراً وسيطاً بين دراسة السوق ومخرجاتها من تحديد للحصة السوقية المتوقعة للمشروع بالاستفادة منها، بتحديد الطاقة الإنتاجية اللازمة للمشروع والمعدات المطلوبة، وبين الدراسة المالية التي تستفيد من كافة بيانات الدراسة الفنية من احتياجات المشروع وتحولها إلى نتائج مالية يتم تحليلها وبناء قرار حول المشروع مستقبلاً، وتحديد كلفته المالية والهيكل التمويلي الذي ستعتمد عليه الجهة الممولة.

وتهدف الدراسة إلى بيان كافة احتياجات المشروع اللازمة لإنشائه وتشغيله، وتتضمن هذه الدراسة مرحلتين، مرحلة الدراسة الهندسية للمشروع بحيث يتم تحديد موقع المشروع واحتياجاته من الآلات والمعدات والتكنولوجيا والخامات ومساحة الأرض المطلوبة لإقامة المشروع عليها، والتخطيط الداخلي للمشروع، وتحليل الطاقة الإنتاجية له، والعمالة المطلوبة، ومرحلة تقدير تكاليف المشروع التي تمكن المستثمر من تقدير الاحتياجات المالية من تكاليف الاستثمار وتكاليف التشغيل[10].

ويمكن تعريف الدراسة الفنية وبما لها من خصوصية للمشروعات بأنها "عملية تقديرية لكلف المشروع من البنية التحتية والمعدات والتجهيزات اللازمة لمساعدة المشروع على الإنتاج وما يستلزمه من المواد الأولية المتفقة مع مشروعيتها، أو البضاعة والأيدي العاملة، وهي المؤشر الحقيقي للتكاليف المالية التي تبني الدراسة المالية أساس عملها عليها".

ولدراسة الجدوى الفنية مجموعة من الجوانب الأساسية التي تبنى عليها، وهي:

- اختيار موقع المشروع المقترح، هو القرار الاستراتيجي المهم من حيث ارتباطه بأي موانع قانونية أو إدارية أو بيئية، أو طبيعة الملكية، وقربه من مصادر المواد الأساسية والقوة العاملة وكل العناصر المهمة من عملية الإنتاج، أو تقديم الخدمة وحتى التسويق.

[10] المصري، مأمون (1991م)، معايير تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية الخاصة وتطبيقاتها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص25-26 بتصرف.

- اختيار المستوى التكنولوجي الملائم للإنتاج، أو تقديم الخدمة، وهو مرتبط بالطاقة الإنتاجية المطلوبة، حيث يتعلق بتحديد نوع وعدد الآلات والتجهيزات والمعدات الفنية ومصادر الحصول عليها وكلفها.
- تحديد المراحل الإنتاجية أو الخدمية وارتباطها الفني والمكاني مع بعضها بعضاً، وهذا له أثره في اختيار الآلات والمعدات والتجهيزات والعمالة المناسبة والمساحات المطلوبة للأقسام الإنتاجية أو الخدمية، تحديده حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع.
- تحديد مدخلات الإنتاج، وما يرتبط بها من تحديد المواد اللازمة للعملية الإنتاجية واختيار الآلات والتجهيزات والمعدات، وتحديد العدد اللازم من العمالة.
- تصميم المنشأة، وما يرتبط بها من التصميم الوظيفي والفني والتصميم المعماري والجمالي والتصميم الإنشائي والبنية التحتية.
- تحديد رأس المال العامل اللازم للدورة التشغيلية الأولى للمشروع وما تحتويه من مصاريف تشغيلية كالرواتب والإيجار ومصاريف المواد الأولية وغيرها، ومدة الدورة التشغيلية وانعكاسها على رأس مال المشروع الإجمالي.

تمثل دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع ذات أهمية عالية لمعرفة مدى صلاحية المشروع للمجتمع، وتهتم الدراسة الاجتماعية بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيد المشروع من المجتمع وما يستفيد المجتمع من المشروع، أو ما يمكن أن يضر المجتمع من قبل المشروع، فمن خلال المقارنة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية نستطيع الحكم على جدوى المشروع.

وتقوم الدراسة الاجتماعية بالتركيز على آثار المشروع من توفير فرص العمل وتحسين الدخل لأهل المنطقة المحيطة بالمشروع، وهو ما يُعد جانباً إيجابياً لصالح المشروع عند تقييمه إن تحقق، وما يليه من إعادة توزيع للدخل القومي بين مكونات المجتمع من شرائح اجتماعية من جهة والأقاليم المكونة للدولة، حيث تمثل الدراسة الاجتماعية هدفاً وطنياً لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع مقدرات الدولة والطبقة الغنية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

ويتبين من ذلك وجود تداخل كبير بين الدراسة الاجتماعية والدراسات البيئية والسوقية والفنية والمالية من حيث طبيعة البيانات في تلك الدراسات وانعكاسها على الدراسة الاجتماعية، بالإضافة لتأثير نتائج الدراسة السوقية والدراسة الفنية والمالية وغيرها من الدراسة في نتائج الدراسة الاجتماعية ودرجة تأثيرها في المجتمع.